پژوهش‌های اصولی، پائیز ۱۳۸۱، شمارهٔ ۱، ۴۳ ـ ۵۰

المعنى الحرفي*

محمد المؤمن

جعل المحقق الخراساني وضع الحروف من مصاديق الوضع العام و الموضوع له العام كما سيأتي إلاّ أنه قد يقال: إنَّ الوضع في الحروف عام و الموضوع له خاص ـ كما عن صاحب الفصول (ره) ـ وقد استشكل عليه صاحب الكفاية بأنه.

إنْ كان الموجب لكون المعنى المتخصص بالحروف جزئيّاً خارجيّاً هو الخصوصيّة الخارجيّة المتصورة في مثل (سرتُ من البصرة الى الكوفة) حيث إنّ الإبتداء ابتداءٌ خاصٌّ من البصرة و من جانب زيد مثلاً، و المتحقق في مورد السير الى غير ذلك من الخصوصيات، فمن الواضح أنّه كثيراً مّا لا يكون المستعمل فيه في الحروف كذلك، بل يكون كلياً كما في مثل «سر من البصرة»، إذا لم يكن الفعل ماضياً، بل يكون على نحو الأمر المتصور فيه الكلية و التعدد.

و اَمّا إنْ كان الموجب لكون المعنىٰ المتخصص بالحروف جزئيّاً هو الخصوصية الذهنية، حيث إنّ لا يكاد يكون المعنى حرفيّاً إلاّ إذا لوحظ حالةً لمعنىً آخر في الذهن، فالمعنىٰ لا محالةَ يصيرُ جزئياً بهذا اللحاظ بحيث يباينه إذا لوحظ ثانياً كما لوحظ أوّلاً، ولو كان اللاحظ واحداً، ففيه أنّ هذا اللحاظ الذهني لا يكاد يكون مأخوذاً في المستعمل فيه، و الاّ فلابدّ من لحاظٍ آخر متعلّق بالمعنى المستعمل فيه؛ للزوم تصور المستعمل فيه

* ـ مقالهٔ حاضر بخشی از تقریرات درس خارج آیة اللّه حاج شیخ محمد مؤمن است که به درخواست مجله و با ملاحظهٔ معظم له به درج آن اقدام شده است.

عند الاستعمال، فيوجب تعدد اللحاظ الذهني، وهو كماترى، هذا أوّلاً، و ثانياً: أنّه يلزم أن لا يصدق المعنى الذهني المذكور على الخارجيّات حيث لا موطنَ للكلّي العقلي الاّ الذهن، فامتنع امتثال مثل «سر من البصرة» الاّ بالتجريد عن الذهنية و إلغاءِ الخصوصية الذهنية، و ثالثاً: أنّه ليس لحاظ المعنى حالةً لغيره في الحروف الاّ كلحاظه في نفسه في الأسماء، وكما لا يكون هذا اللحاظ معتبراً في المستعمل فيه في الاسماء كذلك ذاك اللحاظ في الحروف، فيستفاد منه عدم دخالة الذهنية في معنى الحروف بحيث تكون موجبة لجزئيتها.

ثم قال توضيحا لمختاره: إنَّ المعنى في مثل كلمة «الابتداء» و كلمة «مِن» واحد وهو الابتداء، و واضح أنَّ الابتداءَ معنىً كليٌّ.

ان قلت: على هذا لم يبقَ فرقٌ بين الاسم و الحرف في المعنى، و صحَّ استعمال كلٍّ منهما في موضع الآخر، وهو باطل بالضرورة.

قلت: الاختلاف بين الاسم و الحرف ليس في ما وضع له، بل يكون في الوضع، حيث إنّ الاسم وُضع ليراد منه معناه بما هو هو و في نفسه، و الحرف وضع ليراد منه معناه بما هو حالة لغيره، وقد عرفت أنّ نحو ارادة المعنى لا يكاد يمكن أن يكون من خصوصياته و مقوّماته، انتهىٰ موضع الحاجة من كلامه (ره)، و حاصله ـ بعد إبطال كلام الفصول ـ أنَّ الموضوع له في الحروف عامّ، و اوضحه في معنى «من». هذا.

ولكنَّ التحقيق أن يقال: إن المستفاد من الكلام من لفظ «مِن» معنىً غير معنى لفظ «الابتداء» بالبداهة؛ فإنّا ولو فرضنا عدم منع الواضع عن استعمال كلٍّ منهما مقام الآخر فمع ذلك أيضا لا يصحّ استعمال أحدهما مقامَ الآخر، فلا يصح أنْ يقال: «سر ابتداء البصرة» مكان «سر من البصرة»، إذ لا يستفاد الارتباط المستفاد من لفظ «من» من لفظ «ابتداء»، فينتج من ذلك أنَّ معنى «الابتداء» غير معنىٰ «مِن» و سيجيءُ للكلام تتمة.

و قد يقال: إنه ليس للحروف معنىً، و إنّما الحروف مجرّد علامة كالتنوين الموجود في «جاءَ زيدٌ»؛ فإنه ليسَ معنىً موضوعٌ له للتنوين، إلاّ أنّه مع ذلك علامة كون لفظة «زيد» منصرفة. هذا.

ولكنَّ الظاهر أنّه باطلٌ بالضرورة؛ فانّ الانسان يفهم من الحرف بعض المعاني، فإدعاء أنّه ليس للحروف معنىً ادعاءٌ فى غير محلّه.

و سيدنا الاستاذ الامام الخميني (ره) قد ذهب الى انّ الموجودات مختلفة في أنحاء الوجود؛ فمنها: ما تكون موجودة و معقولة أيضا في نفسها كالجواهر، و منها: ما تكون موجودة في غيرها و معقولة في نفسها كالأعراض، و منها: ما لا تكون في نفسها موجودة ولا معقولة كالنسب و الاضافات؛ ففي الجسم الأبيض يكون الجسم موجوداً بوجود مستقل و يكون له ماهيّة معقولة بذاتها، و للبياض وجود خارجي غير مستقل أي: يكون وجوده في نفسه عينَ وجوده للجسم، فلا يمكن أن يتحقق في نفسه مستقلاً، ولكن له ماهية معقولة بذاتها من غير احتياج الى أمر آخر، فنفس ذاتِ البياض معقولة، ولكن في وجوده يحتاج الى الموضوع، و امّا النسب و الروابط بينهما فليس لها وجود مستقل، بل تكون موجوديتها تبعاً لهما، كما لا تكون لها ماهيّات مستقلة بالمعقوليّة حتى تُتعقل بنفسِ ذاتها، بل تكون نحو تعقّلها في الذهن كنحو وجودها في الخارج تبعاً للطرفين، فمثل هذه النسب و الإضافات و الوجودات الرابطة لا يكون معدوماً مطلقا، لكن تكون موجوديتها بعين موجودية الطرفين بنحوٍ فحينئذٍ فقد يريد المتكلم أن يحكي عن الخارج على ما هو عليه من ارتباط الجواهر بالأعراض و حصول الأعراض للجواهر فلابدّ له من التشبث بألفاظ الحروف و الهيئات، فالحروف و الهيئات إنما تدلّ على هذه النسب التي ليست معقولة بنفسها ولا موجودة في نفسها أصلاً بل هي عين الربط بين الطرفين و الأطراف، انتهى كلامه قدس سره الشريف[1].

و يستفاد مثلُ ما أفاده من تعليقات المحقق الأصفهاني (قدس سرّه) على الكفاية أيضاً، فراجع.

اقول: ولكن يرد على ما ذكره المحقق الأصفهاني (ره) و الامام الخميني (ره) أنه لا شكَّ في أنَّ لمثل «من» و «الى» من الحروف الحكائية (لا الإيجاديّة مثلُ أداة النداء) معنىً حكائياً يحكي عن الخصوصية التي تكون بين الشيئين و سموها بالوجود الرابط، فحينئذٍ نسأل: أنه هل يكون هذا المسمّى بالوجود الرابط متحققاً في عالم الخارج ام لا؟ بمعنى أنه هل يكون في مثل «سرت من البصرة» معنى ثالثٌ غير معنى السير و البصرة هو المسمّىٰ بالوجود الرابط ام لا؟ فان قلتم: نعم، فنقول: إنّ ذلك خلاف المفروض؛ لأنّ المفروض أنّه

---

١ - مناهج الوصول، ج١، ص٦٨.

ليس معنىً ثالث مستقل موجوداً في البين، بل الوجود الرابط مندكّ فيهما، وإن ذهبتم الى أنّه معنىً ثالث مستقل ـ كما هو الحق ـ فنقول: إنّ هذا الوجود وجود محدود فلا محالة له حدٌّ وجوديّ اى ماهيّة، و من المعلوم أنّ الماهية إمّا عَرَض و إما جوهر و لكنّكم فرضتم ذلكَ الأمر أمراً ثالثا غير الجوهر و العرض، هذا مضافاً الى أنّه لو فرض أنّ الوجود الرابط وجود ثالث استقلالي و غير مندكّ في الطرفين فله ربطان بكلٍّ واحد من السير و البصرة، فترجع الوجودات الى الخمسة، و هكذا الأمر بين الوجودات الربطيّة، فترجع الوجودات الرابطة الى ما لا نهاية له، وهو كما ترى، فالقول بأنه وجود رابط مستقل خارجيّ على ما ذكر أيضا مشكل.

فالحقّ أنّ معنى الحروفِ معنىً ربطيٌّ، ولكن لا بمعنى كونه ربطاً خارجيّاً حتى يلزم الذهاب الى ما لا نهاية له من الوجودات، بل بمعنى أنه حقيقة ربطيّة و معنىً انتزاعيٌّ من الطرفين ـ أي السير و البصرة ـ لا وجود لها الاّ بوجود منشأ انتزاعها من السير و البصرة، و ذلك مثل مفهوم العلّية، إذ إنّها معنىً انتزاعيٌّ من العلّة و المعلول، ولا يكون لها وجود مستقل غير وجود العلّة و المعلول فالمعنى الحرفي معنى انتزاعي قائم بالطرفين او الاطراف و مقيّد بهما او بها.

لا يقال: إنّ ما ذكر من أن للحروف معاني يمكن تقييدها ينافي ما ثبت في محلّه من أنّه ليس لها معانٍ مستقلة.

فإنه يقال: إن كان الغرض من عدم الاستقلال هو عدم وقوعها مبتدأً و خبراً فهو مسلَّم، فإنّه ليس لها هذا الاستقلال، و ان كان الغرض من عدم الاستقلال هو عدم الاستقلال على نحو لا يمكن تقييدها، فهذا أمر غير مقبول و غير مسلّم، بل الظاهر أنّها معانٍ ربطيّة قابلة للتقيّد، و الظاهر أنّ المراد من كون معاني الحروف معانيَ غير مستقلّة بالمفهوميّة هو عدم وقوعها مبتدأً و خبراً، لا أنّه لا يتوجّه إليها بان لا تكون قابلة للتقيد أيضا.

و قال العلامة الميرزا النائيني «ره» في بيان معاني الحروف: التحقيق أنّ معاني الحروف كلّها ايجاديّة؛ و ذلك من جهةِ أنّ شأنَ أدواتِ النسبة ليس إلاّ إيجاد الربط بين جزءَي الكلام. فانّ الألفاظ بما لها من المفاهيم متباينة بالهويّة؛ لوضوح مباينة لفظِ «زيد» بماله من المعنىٰ للفظ «القائم» بما له من المعنىٰ، و كذا لفظ «السير» مباينٌ للفظ الكوفة و

البصرة بما لهما من المعنى، و أداة النسبة إنّما وضعت لإيجاد الربط بين جزءَي الكلام بما لهما من المفهوم على وجهٍ يفيد المخاطب فائدة تامّة يصح السكوت عليها، فكلمة مِن و الىٰ إنما جيءَ بهما لإيجاد الربط و إحداث العلقة بين السير و البصرة و الكوفة الواقعة في الكلام بحيث لولا ذلك لما كان بين هذه الألفاظِ ربط و عليّة أصلاً، «انتهىٰ»[1].

و الحق أن يقال: إنّ الظاهر أنَّ لفظة «في» في مثل «زيد في الدار» لا توجد ارتباطاً بين زيد و الدار في الخارج، كما لا توجد الارتباط بينهما في الذهن؛ و ذلكَ واضح عند التأمل، فلا مجالَ للقولِ بأنَّ مفادها إيجاديّ، بل الظاهر أنَّ لفظة «في» تحكي عن الارتباط الحقيقي و الواقعي الذي بينَ زيد و الدار، فتكون حاكيةً عن الارتباط الواقعي بينهما، نعم بعض الحروف كأداة النداء تكون إيجادية؛ إذ انّها لايجاد النداء، فتنقسم الحروف حسب معانيها المختلفة الى قسمين: حكائيّة و إيجادية، و الشاهد عليه ما ذكرناه.

و قال المحقق الخوئی (ره) في هذا المجال ما حاصله: أنّ المفاهيم الإسمية بعضها أوسع من الآخر، مثلاً مفهوم «الممكن» أوسع من مفهوم «الوجود» وهو أوسع من مفهوم «الجوهر» و هكذا الى أن ينتهي الى مفهوم لا يكون تحته مفهوم آخر، و لكل واحدٍ من هذه المفاهيم لفظ مخصوص يدل عليه عند الحاجة الى تفهيمه، الاّ أنّ حصصها أو حالاتها تكون غير متناهية، ولم يوضع بازاءِ كلّ واحدة منها لفظ خاص كى يدلّ عليه عند الحاجة، لعدم تناهيها، و حينئذٍ فالّذي يوجب إفادة هذه الحالات و الحصص في الخارج هو الحروف و ما يشبهها؛ فانّ الواضع تعهّد بذكر حرفٍ خاصٍّ عند قصد تفهيم حصة خاصّة من المعنى، ففي كل مورد قصد ذلكَ جعل مبرزه حرفاً من الحروف.

و الحاصل: أنّه لما لم يمكن ان يكون لكلّ واحد من الحصص و الحالات مبرزٌ مخصوصٌ، فلا محالة يحتاج الواضع الى وضع ما يدلّ عليها، و ليس ذلك الاّ الحروف و الأدوات فتدل الحروف و الأدوات على تضييق المعنى من دون دخالة لها في معنى نفس اللفظ، فيتعهد الواضع ذكر الحروف او توابعها عند قصد تفهيم حصة خاصة، فلو قصد تفهيم حصة من الطبيعي أي: طبيعي الماء مثلاً؛ كماءٍ له مادة، يبرزه بقوله: «ما كان له مادة

---

١ - فوائد الأصول، ج ١، ص ٤٢.

لا ينفعل بالملاقاة»، فكلمة «اللام» في المقام تدل على أنَّ المراد من الماء ليس هو الطبيعة السارية الى كل فردٍ، بل خصوص حصة منه، ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الحصص موجودة في الخارج أو معدومة، ممكنة كانت أو ممتنعة، و ذلك من جهة أنَّ الحروف وضعت لإفادة تضييق المعنى في عالم المفهومية، مع قطع النظر عن كونه موجوداً في الخارج أم لا، فلا توجب الحروف تضييقاً في وجود الله تعالىٰ، و انما توجب التضييق في مفهومه، و منه يظهر أنَّ تعريف الحرف بما دلّ علىٰ معنىً قائمٍ بالغير من اجود التعريفات، «انتهىٰ»[1].

و الذي ينبغي أن يقال: إنه لا مجال لأن يكون غرضه (قدس سره) أنّ معنى الحروف و مفهومها التضييق؛ فإنه واضح البطلان، بل لابدّ أن يكون مراده أنّ الحروف بمالها من المعاني موجبة للتضييق، و حينئذٍ نقول: هذا الكلام أمر مسلّم إلاّ أنّ البحث كله هنا في أنّ معناها ما هو؟ و انّ الحرف بأيٍّ معنىً يكون موجباً للتضييق؟ فما ذكره (قدس سره) ليس تبييناً لمفهوم الحروف و لمعناها، ولا يكون حلاّ و جواباً لموضوع البحث اصلا.

و ذهب المحقق الشهيد الصدر «ره» الى أنّ الحروف حاكياتٌ عن الارتباط الموجود في الذهن، فإنه قال ما حاصله : إنّا حين نواجه ناراً في الموقد مثلاً تنتزع في الذهن عدةُ مفاهيم، الأوّل: مفهوم بإزاء النار، و الثاني: مفهوم بإزاء الموقد، و الثالث: مفهوم بازاء النسبة الخاصة بين النار و الموقد، غير أنَّ الغرض من إحضار مفهومي النار و الموقد في الذهن التمكن من الحكم على النار و الموقد الخارجيين، و يكفي في الغرض أن يكون الحاصل في الذهن ناراً و موقداً بالنظر التصوري و بالحمل الأوّلي، و أمّا الغرض من إحضار المفهوم الثالث الذي هو بإزاء النسبة الخارجيّة فهو الحصول على حقيقة النسبة؛ لكي يحصل الإرتباط حقيقةً بين المفاهيم في الذهن، ولا يكفي أن يكون المفهوم المنتزع بإزاء النسبة نسبة بالنظر التصوري و بالحمل الأوّلي أي: مفهوم النسبة فقط، بان لا يكون نسبة بالحمل الشائع و التصديقي؛ اذ لا يتم حينئذٍ ربط بين المفاهيم ذهناً، فيكون الحرف سنخ مفهوم لا يحصل الغرض من إحضاره في الذهن إلاّ بأن يكون الحاضر في الذهن عين حقيقته

---

١ - محاضرات في أصول الفقه، ج ١، ص٧٥ ـ ٧٩.

بالنظر التصديقي و بالحمل الشائع فالحروف حاكيات عن هذه النسبة في الذهن[1]، و يرد عليه: أنّ تصديق ما ذكر مشكل بل ممنوع جدّاً؛ فإنّ الظاهر أنّ الحروف حاكيات عن الارتباطات الموجودة في الخارج، و يكون الارتباط المتصور في الذهن صورة لواقع الإرتباط و حقيقته الذي يكون في الخارج بين المفهومين لا امراً ذهنيّاً صرفاً، فالمفهوم من الحروف ـ في هذه الجهة ـ مثل المفهوم من الأسماء: فالاسماء تحكى عن المسمّيات الخارجية، و الحروف تحكى عن الربط الواقعى الذى بين مفاد الاسم و اسم او فعل آخر.

و بعد ما عرفت معنىٰ الحروف ينبغي البحث عن نوع الوضع في الحروف، و أنّه هل الوضع و الموضوع له فيها عامان ام لا؟

امّا على ما ذهب اليه الإمام الخميني و المحقق الاصفهاني «قدس سرهما» من أنّها موضوعة للوجود الرابطي، فينبغي ان يذهب الى عموم الموضوع له كالوضع بان يقال: إنها وضعت للوجود الرابطي الخاصّ مثل الإبتداء النسبي المتحقق بين الطرفين في لفظة «من» و ذلك أنّه من الواضح أنّه لم يلحظ في معناها خصوصيّة الطرفين حتى يصير الموضوع له خاصّاً، بل الموضوع له كالوضع عام، و أما بناءً على ما تقدّم منّا من كون معنى الحروف معنى انتزاعياً من الطرفين، فالظاهر أنّ الموضوعَ له كالوضع عام؛ فإنّا إذا قلنا في مقام الإفادة «من» أو «از» بالفارسية فله معنىً يستفاد من اللفظ وهو الابتداء الحرفي، و ليس واقع الأمر أن لا يكون للفظ «مِن» مثلاً معنى أصلاً، فإذا قلنا «من المدرسة»، يفهم منه أن الابتداءَ يكون من المدرسة، و اذا قلنا «سرت من المدرسة» فيفهم منه أنّ ابتداء السير من المدرسة، و في جميع هذه الموارد يكون معنى لفظ «من» واحداً، وهو الابتداءُ الحرفيّ، ولا يتغيّر معناه، بل يقيّد معناه بلا تغيير في أصل معنى لفظ «من» و ذلك مثل أسماء الاجناس بلا فرق أصلاً، فانه إذا قلنا «العالم» و «العالم العادل» فإنّ العالم يفيد في الموضعين معنىً واحداً، و يستفاد التضييق من لفظ «العادل»، و ما نحن فيه أيضا كذلك فالمرتكز الذهني أنّ الحروف معانيها معان مشترك معنوي، في كلّ مصداق يكون هذا المعنى المشترك و المصداق حاكياً عن الارتباط الكلّي الحقيقي الواقعي، و الخصوصيات مستفادة من القيود التي تستفاد من الطرفين، فلا يكون الموضوع له خاصاً، فيكون

---

١ - دروس في علم الاصول، ح ٣، ج ٢، ص ٦٧.

الموضوع له كالوضع عاماً.

و بهذا البيان يظهر بطلان ما في كلام المحقق الأصفهاني الآتي:

فقد ذهب المحقق الأصفهاني «ره» الى أنّ الموضوع له في الحروف خاصٌّ؛ فانه قال ما حاصله: أنّ أنحاء النسب تعلقيّة في حدٍّ ذاتها، ولا يعقل انسلاخها عن هذا الشأن، لأنَّ إلغاء التعلّق منها إخراج لها عن النسبية، و النسبة دائماً متقوّمة بطرفين خاصّين؛ بحيث لو لوحظ ثانياً كان ثبوتاً فعليّاً آخر للنسبة، فحذف الأطراف في معنى بطلان حقيقة المعنى الربطي، و حيث إنّ أخذ الجامع الذاتي بين انحائها يوجب إلغاء التعلّق منها و بطلان حقيقة المعنىٰ الربطى فلا يمكن الذهاب الى أنَّ الموضوع له عامّ، بل ينبغي القول بأنّه خاص[1].

و يظهر بطلان مقاله بما قد تقدم من أنّ المعنى المستفاد من الحروف واحد سواء لوحظ مع الطرفين أم لا، و إنّما القيود مستفادة من الطرفين، و ذلك لا يوجب تغيّر معنى الحروف، فمعناها مشترك معنوي بين المصاديق، و المصاديق حاكيات عن المعنى الكلّي الحقيقي الواقعي، و هذا المعنى المشترك محفوظ في جميع المصاديق، و ذلك مثل قولك: العالم العادل، فإنّ العادل لا يوجب تغييراً في معنى العالم، بل دلالته على العالم الكذائي إنما هي من جهة تعدّد الدالّ و المدلول؛ و الشاهد على مختارنا هذا هو الفهم القطعي العرفي، فحينئذٍ فذاك المعنى الكلي الذي هو معنىٰ الحرف تكون حقيقته تعلّقيّة لا تتمّ إلاّ بالتعلق بالطرفين إلاّ أنَّ خصوصية الطرفين أو الأطراف ليست مأخوذة في معنى نفس الحروف، بل إن انضمام الأطراف إليها يوجب انفهام خصوصيات المعنى؛ كما في انفهام قيود معنى أسماء الأجناس حرفاً بحرف، ولا نسلّم عدم الاستقلال لمعنى الحروف أزيد من هذا؛ والسّند ما مرّ.

هذا كلّه في الحروف الحكائية، و امّا الحروف غير الحكائية أي: الحروف الإيجادية ك «يا» من أدوات النداء و «هل» الاستفهامية، فالظاهر أنّها أيضا مثل الحروف الحكائية من كون الموضوع له فيها عاماً؛ فإنّها و ان كانت إيجادية الاّ أنَّ الموجد بلفظ «يا» هو مصداق النداء الكلّي، بمعنىٰ أنه يصلح أنْ يتعلّق بكلّ منادى، و الخصوصيات مستفادة من المنادىٰ من باب تعدّد الدال و المدلول كما بيّناه فى الحروف الحكائيّة حرفا بحرف.

---

١ - نهاية الدارية، ج ١، ص ٥٦.